الأنباء
الثلاثاء 2 يوليو 2013
أمة 2013

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

دعا الحكومة إلى التأكد من إجراءات الانتخابات المقبلة

عبدالكريم الكندري: حكم المحكمة الدستورية الأخير كتب شهادة وفاة مجلس 2009

د.عبدالكريم الكندري

قال مرشح الدائرة الثالثة د.عبدالكريم الكندري ان تقييمه لأداء الحكومة الحالية منذ بداية العام الماضي الى الآن من الناحية الإعلامية ومن ناحية تشكيلة المجلس السابق عشرة من عشرة، في حين أن تقييمها فعليا على مستوى تنفيذ القوانين وتطبيقها على أرض الواقع صفر من عشرة.

وأكد الكندري أن المشكلة في الهيئات تكمن في غياب الكفاءات السياسية، فإذا كان إنشاء تلك الهيئات من أجل تعيين جماعة بعينها فذلك يشل من فاعليتها، فضلا عن غياب جهاز لقياس الأداء الحكومي، ويبقى الفيصل هو رأي الشعب بها.

وأضاف الكندري أنه ليس من المعقول أن يكون الأداء الحكومي قائما على الاستثناءات واجتهادات الوزراء، فالوزير غير الدائم المجتهد قد يأتي من بعده وزير آخر ينسف كل عمله، مبينا أن أبرز مثال على أن الحكومة قائمة على اجتهادات الوزراء هو اقتراح وزارة الصحة أن تتولى الجامعات إدارة المستشفيات وموافقة مجلس الوزراء عليه، وهو الاقتراح الذي سيأتي وزير جديد وينسفه بموافقة ومباركة مجلس الوزراء.

وأضاف ان من ضمن الأمثلة التي تدلل على ذلك هو إيقاف مشروع توسعة شارع الغزالي بعد إغلاقه والتسبب بزحمة خانقة لانعدام التنسيق مع الميناء والجامعة، مطالبا الحكومة بأن تسعى على الأقل لتطبيق الحد الأدنى من القوانين فالمواطن لم يعد يشعر بجديتها.

وزاد الكندري: نحن لا نتحدث فقط عن وزراء شباب أو قيام الحكومة برفع شعار الشباب ولكننا نتحدث أيضا عن تنصيبهم بالقيادات الوسطى ودعمهم في بداية وظيفتهم، مشيرا الى أن المسألة في تعيين وزير شاب ليست مسألة عمرية ولكن مسألة أن هذا الشاب هو الأقدر على محاكاة التطورات الحالية، كما أن اتخاذ القرارات الوزارية لابد أن يكون مبنيا على أسس، متسائلا: «فأين دور اللجان الوزارية؟ وأين توصياتها؟».

وقال انه كان يتمنى أن تجيب المحكمة عن طلب د.عبدالحميد دشتي خاصة بعد تزايد التخوف من أن يشوب الانتخابات المقبلة عوار دستوري قد يؤدي لبطلان المجلس القادم، داعيا الحكومة الى أن تكون إجراءات تسجيل الناخبين قانونية فلا مانع من التسجيل مباشرة بعد مرسوم الدعوة للانتخابات دون حاجة لانتظار مضي فترة معينة.

وأكد أن حكم المحكمة الدستورية الأخير في 16 يونيو الماضي كتب شهادة وفاة مجلس 2009، إذ ان حيثيات الحكم واضحة بأنه تم حله حلا صحيحا مع وجود توجيه بنهاية الحكم بضرورة إجراء الانتخابات بطريقة صحيحة ولا وجود لشبهة قد تثير مسألة دستوريتها.

وقال ان الحكومة تحتاج لبذل جهد كبير لإعادة الثقة بإجراءاتها، متوقعا زيادة نسبة المشاركة عن الانتخابات السابقة، وبناء على ذلك فقد قررت أن أشارك بهذه الانتخابات كمرشح مستقل لا أنتمي لأي تيار سياسي وفقا للمعطيات والأجندات الحالية، خاصة بعد إقرار المحكمة الدستورية دستورية الصوت الواحد وتأكيدها على صحة القوانين ولو زال أو أبطل المجلس، فالتنازل عن الدور التشريعي غير مقبول، لافتا الى أن إقرار الاتفاقيات بالمجلس السابق كان سريعا دون مناقشة.

وبين أن المشاركة والمقاطعة هما التعبير الصحيح لحرية الرأي وأفضل تطبيق لها بالكويت احترام الرأيين، مشيرا الى أن المشكلة في الكويت تكمن في عدم إقفال الملفات السياسية والقفز من أزمة إلى أخرى.

قال إن القرار سيؤثر على فاعلية الجيش

العجمي: رئيس الوزراء مطالب بحل قضية العسكريين الخليجيين والبدون

عبدالله مهدي العجمي

طالب النائب السابق عبدالله مهدي العجمي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتحمل مسؤولياته والالتزام بوعوده التي قطعها على نفسه لحل قضية العسكريين الخليجيين وغير محددي الجنسية والذين بدأت وزارة الدفاع بتسريحهم من الخدمة رغم خبراتهم والحاجة الفعلية لهم من قبل الجيش الكويتي، متسائلا: لماذا اخلف وعوده ولماذا لم يطبق قرار مجلس الوزراء الذي صدر وسمح بمد سن العسكريين بالجيش من الخليجيين والبدون الى 60 سنة فإما ان يكون هذا القرار مغيبا عنه او انه يتعمد عدم تطبيقه.

كما قال العجمي ان هناك قرارا آخر بشأن السماح لمن لديه صلة قرابة ولديه هوية صادرة عن الجهاز المركزي للبدون باستمرارهم للعمل كما انه لا يوجد ضدهم اي قيود امنية وتم عمل مذكرات تجديد للكثير من البدون الا ان وزير الدفاع ضرب هذه القرارات جميعها عرض الحائط وبدأ بإعداد كشوف شهرية لانهاء خدمات البدون والخليجيين دون ادنى مسؤولية، مذكرا رئيس الوزراء ووزير الدفاع وهو المحتك عسكريا معهم بان من ينهون خدماتهم اهل خبرة فمنهم مصنع المواد المتفجرة ومنهم خبراء في الاسلحة والمواد الهندسية ومنهم سائقو دبابات ومدرعات، مشددا على ضرورة انصاف هؤلاء العسكريين وعدم ظلمهم ولكن يبدو ان وزير الدفاع يستمتع بمعاناتهم.

واشار الى ان انهاء خدمات هذا العدد والكم الكبير من العسكريين سيؤثر دون شك على فاعلية الجيش الكويتي واجهزة وزارة الدفاع خاصة اننا وسط حالة من التوتر في المنطقة، لاسيما ان عددا كبيرا من هؤلاء المسرحين يعملون في قطاعات هامة وحساسة جدا، كما ان جهاز الاستخبارات في الجيش كان قد اوصى بالتمديد لهم نظرا للحاجة الماسة لخدماتهم، الامر الذي يستوجب ان تكون هناك وقفة جادة لتصحيح الخطأ وعدم المكابرة وعدم انهاء عقود هذه الفئة التي خدمت الكويت وضحت من اجلها بالغالي والنفيس.

واكد العجمي ان المطلوب الآن من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء أن يتحمل مسؤولياته ويلتزم بالوعود التي قطعها على نفسه بإنهاء معاناة هؤلاء العسكريين، متسائلا: لماذا هذه المكابرة في هذه القضية ونحن على اعتاب شهر رمضان الكريم؟ ان المطلوب لهؤلاء العسكريين حل قضيتهم وانصافهم فورا.

أحمد الحمد: مصلحة الوطن تقتضي تحصين الشباب وتوجيههم بما يحقق الأمن والاستقرار الأهلي

م.أحمد الحمد

دعا مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد جميع القوى الديموقراطية والسياسة في الكويت الى الاحتكام للدستور الذي ارتضيناه في كل حراكنا السياسي، مضيفا أن المواطن مل من الأزمات المتلاحقة التي أثرت سلبا في حركة التنمية والإصلاح في البلاد وانعكست بذلك على الأوضاع المعيشية للمواطنين علاوة على زج البلد في أتون المهاترات والمماحكات السياسية التي لم نجن منها سوى العواصف التي تهب علينا بين الحين والآخر، فالوطن والمواطنون لم يعودوا يتحملون مزيدا من هذه الأزمات.

وأكد الحمد أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في الكويت، مشددا على رفض اي انتهاز للقانون وأي محاولات للاحتكاك بقوى الأمن نتيجة الشحن السلبي العالي وبخاصة لشريحة الشباب المتحمس فهذا الشحن مرفوض لأنه يأخذ البلاد إلى المجهول، وعلينا بدلا من ذلك توجيه هؤلاء الشباب توجيها سليما بما يخدم مصلحة الوطن السياسية والأمنية والاقتصادية ويحقق الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي ويحصنها من الأخطار المحدقة بهم، وذلك بتوجيه هذه الطاقات إلى ما يخدم المسيرة التنموية للوطن. وأكد الحمد أن أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية لم يرتقوا إلى مستوى طموحات المواطنين فظلت البلاد ترزح تحت وطأة الفساد الإداري والترهل الاقتصادي نتيجة اللاقرار الحكومي في مواجهة الأزمات المتلاحقة من إسكان وصحة وتعليم وشغل أوقات الشباب بما يعود عليهم بالنفع وعلى البلاد كذلك، لأن تركيبة الحكومات السابقة كانت مبنية على المحاصصة والترضيات الفئوية والطائفية والقبلية مما جعلها عاجزة عن تحقيق متطلبات المواطنين من أمن واستقرار ورفاه، برغم الوفرة المالية التي تتمتع بها الكويت ومن المعيب أن نرى هذه الأزمات التي استوطنت في بلدنا دون اتخاذ قرارات جريئة لحلها حلا جذريا.

ولفت الحمد إلى ضرورة أن يختار رئيس الحكومة المقبل وزراء من ذوي الكفاءة العالية والجرأة اللازمة في اتخاذ القرار، وصولا إلى تحقيق مصلحة الكويت أولا وليس الحفاظ على المقعد الوزاري، داعيا الحكومة المقبلة إلى تقديم برنامج عمل واضح وخطط ذات جدول زمني محدد تكون الحكومة مسؤولة عن الالتزام بها تجاه السلطة التشريعية التي تراقب تنفيذ هذه البرامج والخطط ومن ثم محاسبة المقصرين دون مجاملة أو ترضيات معينة وذلك بهدف محاصرة بؤر الفساد والتقصير والقضاء عليها لدفع عجلة التنمية، ووضعها على الطريق الصحيح.

شدد على ضرورة استكمال الإنجازات التشريعية

البغلي: دستور الكويت ارتضاه الحاكم والمحكوم

أكد مرشح الدائرة الثالثة بعد أن فشلت محاولاتهم الإيمان بالدستور ومبادئه أولا بالقول والفعل وعدم التملص من مواده إذا ما كانت أحكامه لا توافق مصالحنا السياسية.

لانتخابات مجلس الأمة هشام البغلي على حساسية المرحلة المقبلة وضرورة الدفع نحو استكمال مزيد من الإنجازات المتفق عليها منذ المجلس السابق والذي لم يستكمل أولوياته، مشيرا إلى أهمية اتفاق كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية على هذه الأولويات وصولا لإقرارها خاصة بعدما دخلنا مرحلة العمل والإنجاز منذ ديسمبر الماضي عندما قال الشعب كلمته في نواب المجلس المبطل.

وأضاف: للأسف نسمع هذه الأيام بدعوات من قبل المؤزمين تهدف إلى إيجاد حالة من الفوضى السياسية بعدما اكد القضاء دستورية مرسوم الصوت الواحد وكشف ضعف حججهم الواهية بعدما نادوا مؤخرا بدستور جديد، وذلك المتكررة في إحباط الشعب حتى لا يقوموا بدورهم الوطني والدستوري وأبى الشعب إلا أن يقوموا بالمشاركة الشعبية في الانتخابات السابقة.

وقال البغلي: إنني أستغرب كيف كانوا يعلنون الدفاع عن الدستور ونظموا الندوات والمحاضرات للدفاع عن المبادئ الدستورية وهم أبعد ما يكونون عن الدستور والالتزام به، حيث انكشفت حججهم الضعيفة بعد تحصين مرسوم الصوت الواحد من المحكمة الدستورية وباتوا يدفعون لخلق حالة من الاعتراض والفوضى تحت مبررات واهية كسلب حق الأمة، كما يدعون وهذا الحديث لا يوافق الواقع أبدا فلا أحد يستطيع سلب إرادة الأمة طالما لدينا دستور ارتضاه الحاكم والمحكوم، لافتا إلى ضرورة

هشام البغلي

أشاد بالإجراءات التي اتخذها الحجرف وطالبه بالمزيد

بن حثلين: تسريب الاختبارات مهزلة يندى لها الجبين

اشاد الناشط السياسي راكان خالد بن حثلين بالاجراءات التي اتخذها وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف بحق المتسببين بتسريب الاختبارات الدراسية، مؤكدا في الوقت ذاته ان هذه الاجراءات ليست كافية لأن «الشق عود»، مطالبا الوزير بالمزيد والمزيد من الخطوات لاصلاح الوضع في الوزارة والضرب بيد من حديد على كل متقاعس ومتجاوز.

وقال بن حثلين في تصريح صحافي ان ما شهدناه في الايام الماضية مهزلة يندى لها الجبين، ولا تسيء للجسم التربوي فحسب بل تسيء الى سمعة الكويت في المحافل العلمية والتربوية، مستغربا ان تصل الجرأة بالطلبة الى درجة التباهي بالغش وتصوير انفسهم وهم يمارسون الغش في الاختبارات ويقومون بنشر هذا الوضع على وسائل التواصل الاجتماعي دون اكتراث.

وبين بن حثلين ان هذا الوضع لم يكن ليحصل لولا شعور الطلبة بأن الوزارة لا يوجد فيها حسيب ولا رقيب، ولاطمئنانهم الى ان الواسطة ستتدخل لتغطية مساوئهم واعفائهم من اي عقوبات تترتب على ما قاموا به وبالتالي فمن امن العقوبة اساء الادب، مشددا على ضرورة ابعاد المؤسسات التعليمية والتربوية عن السياسة والمحسوبيات.

واكد بن حثلين ان ما يحصل هو نتيجة تراكمات استمرت على مدى سنوات طويلة غابت خلالها عمليات المحاسبة والتقييم الجدي للقائمين على المؤسسات التعليمية وهذه هي النتيجة، متمنيا ان يكون الوزير د.الحجرف هو الرجل الذي يعيد وضع القطاع التعليمي والتربوي في الكويت الى عصره الذهبي.

وشدد على ضرورة اعادة النظر في اسلوب اختيار المعلمين، واجراء تقييم جدي لمستوياتهم قبل التعاقد معهم، بدلا من جلب المعلمين عديمي الخبرة وتحويل ابنائنا الى حقل تجارب بين ايديهم، مبينا اهمية تغيير البرامج التعليمية المملة والانتقال الى التعليم بوسائل مبتكرة تكون مشجعة لابنائنا الطلبة واكثر تشويقا وتحفيزا على الدراسة.

وكشف عن ان الكثير من المدرسين يتعمدون الا يمنحوا الطلبة افضل ما عندهم اثناء الحصص الدراسية العادية حتى يضطر الطلبة الى اللجوء الى طلب مساعدتهم في خارج اوقات الدوام الرسمي من خلال الدروس الخصوصية، مؤكدا ان هذا الامر يتحمل مسؤوليته الموجهون الذين يفترض ان تكون لهم جولات تفقدية على المدارس يستطلعون خلالها اوضاع الطلبة ويقيمون عمل المدرسين على حسب مستويات الطلبة لديهم، ورفع تقارير دورية بأداء المعلمين حتى يكافأ المجد ويعاقب المسيء.

كما طالب بإعادة النظر بالمناهج بشكل عام، واستئصال كل الامور التي لا تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة، مشيرا الى ان افرازات المناهج الرديئة وسوء الادارة في المؤسسات التعليمية باتت واضحة وتنعكس على سلوكيات ابنائنا في المجتمع، معتبرا ان التعليم اما ان يكون وسيلة للنهوض بفكر وادبيات النشء واما ان يكون مرتعا للسلوكيات المنحرفة التي ينهل منها الطلبة. وحمل اولياء امور الطلبة جزءا كبيرا من المسؤولية بعدم متابعة اوضاع ابنائهم عبر الزيارات الدورية الى المدارس واستطلاع آراء المعلمين والجهاز الاداري، وكذلك عدم متابعة سلوكيات ابنائهم الطلبة ووضعهم النفسي الذي يمكن ان يتبين من خلاله ما اذا كانوا يعانون من اي مشاكل في مدارسهم.

راكان بن حثلين

تكرار إبطال المجلس يضع علامات استفهام

العلوش: السلطة التنفيذية تتحمل مسؤولية تردي الأوضاع الخدمية في البلاد

انتقد مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة خالد محمد العلوش أداء الحكومة في إدارة أوضاع البلاد، محملا السلطة التنفيذية مسؤولية تردي الأوضاع وتفاقمها لاسيما الأخطاء الإجرائية والقانونية التي ساهمت في إبطال مجلسي الأمة الأخيرين.

وأشار إلى أن جميع الأخطاء وحالة عدم الاستقرار تتحملها السلطة التنفيذية التي عليها أن تحصن قراراتها من خلال الاستعانة بمستشارين أكفاء.

ولفت إلى أن تكرار إبطال مجالس الأمة بات يضع علامة استفهام كبيرة على سمعة الديموقراطية الكويتية داخليا وخارجيا.

ووصف العلوش أداء الحكومة في الآونة الأخيرة بالضعيف وأنها فاقدة للرؤية الصحيحة بدليل تخبطها في الكثير من القضايا والملفات المهمة وعلى رأسها الملفات التنموية والاقتصادية حيث تتعامل الحكومة بالمماطلة والتسويف مع تلك القضايا الحساسة. وشدد على ضرورة محاسبة الحكومة في حال استمرارها في تخبطها بإدارة البلاد والتعامل بعدم اكتراث مع الملفات المهمة خصوصا تلك المتعلقة بمعيشة المواطن ومكتسباته الشعبية والدستورية.

ودعا العلوش إلى ضرورة الامتثال لأحكام السلطة القضائية مؤكدا على نزاهة القضاء الكويتي الذي لطالما أنصف المظلومين ووقف إلى جانب الحق والصواب.

وأوضح أن حكم المحكمة الدستورية الأخير بتحصين مرسوم الصوت الواحد جدير بالاحترام، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذا الحكم أغلق باب الجدل وتباين الآراء في هذا الشأن وبات على الجميع أن يحترم هذا الحكم ويعمل بموجبه.

وقال العلوش ان حكم الدستورية الخاص بتحصين الصوت الواحد جاء ليدعم ويعزز الديموقراطية الكويتية المشهود لها عربيا وعالميا، متمنيا أن تشهد هذه الانتخابات مشاركة واسعة من الناخبين والمرشحين على حد سواء خدمة لهذا الوطن الغالي وأن يخرج العرس الديموقراطي بالشكل الذي يليق بالكويت.

وحذر العلوش من مغبة تطاول البعض على القضاء مؤكدا أن القضاء الكويتي كان ومازال الملاذ الآمن والحصن الحصين للجميع، مطالبا الجميع بضرورة احترام الأحكام القضائية وأهمية تنفيذها حتى يسود الأمن والأمان أركان المجتمع.

عمر الرشيدي: برنامجي الانتخابي حافل بهموم المواطن

عمر الرشيدي

قال مرشح الدائرة الخامسة عمر الرشيدي، إن برنامجه الانتخابي حافل بالقضايا التي تهم المواطن الكويتي، والكفيلة بدفع عجلة التنمية، المتوقفة نتيجة حالة الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالكويت مرت على مدى السنوات الـ20 الماضية بأزمات ادت الى تعطيل التنمية واصابة النشاط الاقتصادي بالشلل، داعيا الى تشخيص هذه العلل ومعرفة اسبابها من منظور علمي وعملي ووضع الحلول النهائية لها.

واضاف أن الكويت بحاجة الى اجهزة تنفيذية صغيرة تتمتع بصلاحيات كافية تمكنها من رسم سياسات وخطط تنموية يقع على عاتقها امر تنفيذها بدلا من ان يكون للكويت بكاملها خطة تنموية واحدة فالكويت تعاني من ترهل في جهازها الوظيفي ومن تضخم في ميزانية الانفاق، مبينا ان ضخامة الخطة التنموية واتساع الرقعة الاسكانية يتطلبان عدم الاعتداد بجهة واحدة في التعامل مع مشاريع التنمية.